

انعكاسات مشاريع الهيمنة الحضارية الغربية على الوطن العربي "مشروع التحديث السوسيوثقافي أنموذجاً".

The Repercussions of Western Civilizational Domination Projects on the Arab World "The Sociocultural Modernization Project as a Model".



د. بوقاعدة البشير

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

bougaadabachir@yahoo.com

الملخص: يسعى صاحب هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على اشكالية رئيسة تتمحور بشكل رئيس حول الكشف عن جانب من الانعكاسات الناجمة عن مشاريع الهيمنة الحضارية الغربية التي انتصبت لها القوى الغربية على حساب شعوب الوطن العربي، وكانت مشاريع التحديث على المستوى الثقافي والاجتماعي أنموذجنا لتسليط الضوء عليها بشكل مركّز. وذلك من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات المحورية من قبيل: ما طبيعة هذه المشاريع التحديثية الحدائثة التغريبية التي رامت قوى الغرب فرض هيمنتها الحضارية على الشعوب العربية على كاهلها؟ وفيما تجلّت أبرز انعكاسات تلك الهيمنة على الحياة الثقافية والاجتماعية؟ وإلى أي حدّ أسهمت أفكار عولمة الاقتصاد والثقافة في التأثير على هوية الشعب العربي المسلم الثقافية والاجتماعية؟.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة الغربية، الحضارية، التحديث، الوطن العربي، العولمة، الهوية الثقافية.

Abstract:

The author of this research paper seeks to shed light on a major problematic revolves around revealing some of the repercussions resulting from the Western civilizational domination projects carried out by the Western powers on the people of the Arab world. The focus in addressing this problematic was on studying modernization projects at the cultural and social levels. And in order for the features of this problematic and our purpose of this study to become more clear, it is necessary to answer some fundamental questions such as: What is the nature of these western modernist modernizing projects through which the Western forces has attempted to impose their civilizational dominance on the Arab people? What are the most prominent repercussions of this domination on cultural and social life? To what extent have the ideas of globalization of the

economy and culture contributed to influencing the cultural and social identity of the Arab Muslim people?

Keywords: Western dominance, civilization, modernity, cultural identity, the Arab world, globalization.

مقدمة:

مع ما تشهده القوى الغربية من نهضة فكرية كبيرة، وما بلغته من قدرة عالية على امتلاك التقنية العلمية التي استثمرتها في النهوض بالتنمية في شتى مناحي الحياة وقطاعاتها، وبالأخص ما أنتجه الفكر الغربي من رؤى للحياة الاجتماعية عدت بدائل عن المنظور التقليدي الذي كانت تهتدي بتنظيماته لإدارة شؤون الحياة الاجتماعية والثقافية وتدير أمورها، وعلى ضوء ما لامسته من خطوات جبارة في أشكال التحرر من الأنظمة التقليدية التي كانت تحد من حرية الأفراد الفردية والفكرية، اعتقد أصحاب هذا الفكر الغربي أن من رام التحرر، فلا مناص له من نهج سبيل الغرب، واعتقدوا أن منهجهم ذاك هو السبيل الفريد لإصلاح واقع المجتمعات وتحديث أنظمتها في شتى مناحي الحياة. وأكثر من هذا، بات الغرب يرى بأنه صاحب رسالة عالمية، من صلاحياته تعميمها على البشرية وخاصة في البلاد العربية الإسلامية، على كاهل مشاريع التحديث الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. لكن هذه المشاريع التحديثية الحدائرية لم تكن بريئة يُرام من ورائها خدمة الانسانية وإنما تحقيق الهيمنة والسيطرة الغربية على غيرها من الشعوب الأخرى، وتطويع هذه الأخيرة في خدمة الاقتصاد الغربي والتوجه التغريبي، أو كلون من ألوان الاستعمار الحديث المباشر أو غير المباشر برعاية القوة العسكرية والغزو الفكري.

وعلى هذا الأساس، تروم هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على اشكالية رئيسة تتمحور حول الكشف عن جانب من الانعكاسات الناجمة عن مشاريع الهيمنة الحضارية الغربية التي انتصبت لها القوى الغربية على حساب شعوب الوطن العربي، وكانت مشاريع التحديث على المستوى الثقافي والاجتماعي أنموذجنا لتسليط الضوء عليها بشكل مركز. وذلك من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات المحورية من قبيل: ما طبيعة هذه المشاريع التحديثية الحدائرية التغريبية التي رامت قوى الغرب فرض هيمنتها الحضارية على الشعوب العربية على كاهلها؟ وفيما تجلّت أبرز انعكاسات تلك الهيمنة على الحياة الثقافية والاجتماعية؟ وإلى أي حد أسهمت أفكار عولمة الاقتصاد والثقافة في التأثير على هوية الشعب العربي المسلم الثقافية والاجتماعية؟.

1/ التحديث السوسيوثقافي الغربي من مشروع تحديث إلى سياسة هيمنة حضارية:

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

شهد العالم الغربي خصوصا مع مطلع القرن التاسع عشر وما والاها ثورة علمية هائلة كان لها انعكاسات حمة في شتى مناحي الحياة، فبالإضافة إلى ما ألفت به من محاسن في مجال تسيير الشؤون السياسية والاقتصادية للأنظمة الغربية، قاد ذلك الحراك إلى إحداث تغيير جذري على المستوى السوسيوثقافي، وذلك من حيث: النظرة للحياة الاجتماعية سواء ما تعلق بمبدأ تكافؤ الفرص، أو الحرية الفردية الاجتماعية والفكرية، وطبيعة العلاقات بين عناصر النسيج الاجتماعي ونحوها.

وفي ظلّ خصوبة الحياة الفكرية وتنامي فاعلية الحركة العلمية التي شهدتها العقل الغربي، تمخض عن ذلك بروز أفكار ورؤى جديدة أعمق مما سلف في المنظور للحياة وأوسع مما هو معهود بشأن نظامها؛ بحيث تقوم على فكر يكسر القيود ويختزل المسافات، ونظام حياتي يعتمد آليات سوسيوثقافية لا تعترف بالحدود وتطوي المجالات الجغرافية؛ أنظمة انقلبت على أساليب التفكير التقليدي، وهدمت كل الأبنية والعلاقات الاجتماعية التقليدية وأعدت صياغتها بما يتجاوب ومتطلبات الحداثة¹، الاجتماعية والثقافية ومشروعها التحرري²، وما فكر العولمة³، والحداثة، والتحديث إلا مظهر من مظاهر ذلك الفكر التحرري ومسار الانعتاق عن النمط الحياتي السائد والرؤية لفلسفة الحياة. وعلى هذا الأساس. فقد حدث انقلاب في مسار ورؤية التحديث الاجتماعي الثقافي الغربي من مشروع تحريري وتجديدي لنظام الحياة الاجتماعية، وأنماط التفكير، وإنتاج المعرفة، وسبل استثمارها في الحقل الثقافي والنظام الحياتي، إلى أداة من أدوات الهيمنة⁴، وآلية من آليات السيطرة الغربية على الدول والشعوب الأخرى ومنها شعوب الأوطان العربية⁵. وذلك من خلال الاستثمار في الوسائل والآليات الكفيلة بتعميم نموذج الحياة في الدول الغربية الاجتماعي والثقافي على دول العالم برعاية فكر العولمة الاجتماعية والثقافية، واعتباره النموذج الفريد الصالح لكل المجتمعات؛ تعميما يتناغم والمصلحة الغربية، ويستجيب ومشاريع الهيمنة الحضارية على العالم التي تنشدها، خصوصا العالم العربي والإسلامي الذي يتعارض دينيا وثقافيا تعارضا شديدا مع تلك الرؤية للحياة أو ذلك النموذج إذا كانت تقتضي الامتثال له في صيغته الشمولية، وليس بنقل آلياته وتطبيقها بعد إعادة صياغتها، وتنظيمها بما يتوافق مع الثقافة المحلية، وأشكال تنظيم وتديبر الشأن الاجتماعي من منظور اسلامي⁶.

في هذا الصدد، يُفيدنا صاحب دراسة "التحديث الاجتماعي السياسي الغربي ومسار الهيمنة الحضارية"، بأنّ الدولة الحديثة الغربية بوصفها أحد أهم منتجات التحديث الاجتماعي السياسي الغربي وأقوى مفاعيله، وباعتبارها تمثل الشكل المستحدث لتنظيم وتديبر الشأن الاجتماعي، في الوقت الذي كانت نتاجا لمشروع تحديث اجتماعي سياسي ونتاجا لتطبيق آليات ذلك التحديث، أضحي التحديث مشروعها التحريري، وتطبيق آلياته وتدابيره على غيرها من الشعوب غاية من غاياتها المنشودة ومسعى من مساعيها المطلوبة، حيث سعت إلى تهدم كل الأبنية الاجتماعية التقليدية، وإعادة نسج مادة الروابط المجتمعية على المستوى الأسري بشكل خاص والاجتماعي بشكل عام، وحتى العلاقات الدولية هي الأخرى بما يتناغم ومتطلبات الحداثة الغربية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومشروع العولمة.

وعلى هذا الأساس، يُضيف صاحب ذات الدراسة: بأنّ حلم دولة الحريات الذي كانت تنشده الدولة الغربية وحققتة تحت مسمى دولة الحداثة، تحوّل من حلم دولة الحريات إلى واقع دولة الهيمنة؛ حين عمدت إلى فرضه كنموذج

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

كوني صالح لكل مجتمعات العالم وفق آليات قسرية متنوعة سواء تحت طائل الاستعمار العسكري، أو الغزو الفكري، أو السيطرة الاقتصادية ونحوها من أساليب الهيمنة الحضارية⁷.

وفي هذا الصدد، يؤكد أبو القاسم سعد الله: بأن السياسة الفرنسية في ناحية من مناحيها، كانت تسعى إلى تحديث المجتمع الجزائري وتحضيره على الصورة التي تستجيب ومراميها الاستدمارية ومشاريعها التغريبية؛ وذلك من خلال استهداف تغيير البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجزائري بشكل قسري وفي صورة تعسفية بفرض نمط من الأفكار الغربية الدخيلة على الشخصية الجزائرية، تستثمر إدارة المحتل في سبيل ملامسة نتائجها الإيجابية كل قواها السياسية والعسكرية مادية أو بشرية⁸.

لقد كانت رغبة الغرب الجامحة لاستغلال الشعوب الأقل تحكما في القوة الاقتصادية والعسكرية منها، واستنزاف خيراتها وثرواتها ومواردها، واستعبادها عسكريا وثقافيا، نابعة من وهم التفوق الاقتصادي والحضاري والعسكري⁹، حيث توسلت بهاتين القوتين لتفكيك أبنيتها الاجتماعية بدعوى تحضيرها وتحريرها، وكانت الأوطان العربية من أكبر الضحايا التي ركزت الآلة الاستيطانية أنظارها عليها، وسخرت إمكاناتها الجبارة -عسكرية وفكرية- لنهب خيراتها. ولما كانت هذه القوى على دراية كبيرة بمدى تمسك العربي المسلم بعقيدته وثقافته، وقوة إيمانه بالدفاع عن هويته الإسلامية وشخصيته العربية، أولت عناية مركزة ضمن مشروعها الاستيطاني الاستغلالي بضربه في هويته، وسلخه عن ثقافته وتراثه. وذلك من خلال شدّ عضد أساليبها العسكرية بتنفيذ مشاريع التحديث التي ظاهرها تمدين وتحرير للإنسان وباطنها أو حقيقتها استعباده وفرض هيمنة فكرية وحضارية، يقودها نخبها ومفكروها من رجال الدين والسياسة والاقتصاد.

ونحسب أنّ من ثمار المشاريع الغربية التغريبية التحديثية في البلاد العربية: أنّ شريحة من جسم النخبة العربية الإسلامية، قد تأثرت بهذا الفكر التحديثي الحدائثي الغربي وتشبعت بثقافته، وذلك سواء خلال فترة الاحتلال الأوروبي للبلاد العربية أو بعد استقلالها نتيجة الغزو الفكري الذي انتصبت له قوى الغرب، وسواء تلك التي درست في المدارس الغربية في أوطانها أو التي درست في بلاد الغرب. حيث تنكّرت هذه الفئة المستغرّبة للتراث الإسلامي والمدافع عن، رافعة سيف قلمها الحجاجي في وجه الاتجاه التأصيلي التراثي الإسلامي، مستعينة بالحجج العقلية للمنافحة عن توجهها التغريبي هذا. حيث أخذت تدعو إلى التجديد ورفض كل ما هو تقليدي في الثقافة والعادات والتقاليد العربية الإسلامية، وتعمل على استقطاب الجماهير لانتحال منهجها في الحياة والاقتداء برؤيتها لها، بل وبلغ الأمر حتى إلى التنكّر لبعض القيم الدينية والمعتقدات النابعة من روح الدين الإسلامي وثقافته الأصيلة.

ينتقد المؤرخ أبو القاسم سعد الله رؤية هذا الاتجاه التغريبي في عينة من عينات نخب الوطن العربي المستغرّبة، وهي النخبة الجزائرية الفرنسية المستغرّبة؛ التي تدعو إلى القطيعة بين الحديد والأصيل، وذلك بأنّ الحداثة الإسلامية وجهود إعادة التجديد والإحياء وأي مشروع إصلاحية أو نهضوية، ينبغي أن يقوم على أسس إسلامية ورؤية الشرع، ولا يقتضي بالضرورة التخلّي عن موروثها الحضاري وإحداث القطيعة التامة مع الماضي، بل بنبذ العادات البالية والتقاليد والممارسات الدخيلة على الدين الإسلامي، اعتمادا على المناهج الإصلاحية الإسلامية والرؤية الشرعية¹⁰.

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

لقد نجحت الدول الغربية سواء من خلال سياستها الاستعمارية العسكرية أو مشاريع الغزو الفكري الذي تدعمه، أن تمسح شرائح اجتماعية وأنظمة بعد استقلال الدول العربية، فلا هي حافظت على جنسها العربي الإسلامي الذي كانت عليه قبل الاستعمار، ولا هي أصبحت تقوم على مقومات الدول الحديثة في الغرب¹¹. بما معناه؛ أنها أصبحت بل هوية لا هي حافظت على هويتها الأصلية، ولا هي اكتسبت هوية المستعمر. وهو ما يمكن أن نصلح عليه بالتيه الفكري والثقافي والهوياتي، وهو في الحقيقة ضرب من ضروب التحديث المنشود على كاهل المشاريع الحداثية التغريبية المسطورة في سياسات القوى الغربية لضرب الشعوب العربية في هويتها وثقافتها الإسلامية¹².

وما نشهده كذلك، من سياسات بعض الدول العربية الكاشفة عن تبعية ملحوظة للغرب في بعض تنظيماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن تأثير غربي واضح على سيادتها السياسية والاقتصادية، ليكشف أيضا عن مخلفات السياسة الاستعمارية المؤثرة في أنظمة تلك البلدان، وحضور مساتها في تشكيل ثقافتهم وتحديد توجهاتهم وتوجيه سياساتهم. ويُزكّي قولنا هذا ما ذهب إليه صاحب دراسة "الراهن العربي المعاصر قراءة في سؤال الثورة والمآل"، وهو يكشف عن جانب من آليات تخليص العالم العربي من أزماته الحضارية، وسبل تحقيق استقلال اجتماعي واقتصادي وفكري، فيقول: بأن "خروج الاستعمار من العالم العربي لا يعدّ حلا مباشرا لجميع المشكلات الحضارية التي يواجهها؛ ذلك أنّ العالم العربي بقي يعاني من مخلفات التركة الاستعمارية التي تجلّت في أكثر من صعيد، أهمها التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ربطت مصير الشعوب العربية بالعالم الغربي، وذلك منذ أن أصبح الغرب معيارا لعملية التنمية الحضارية، ولا أدل على ذلك من الأسبقية التاريخية التي حظي بها الغرب في مجال الحداثة والديمقراطية السياسية والاجتماعية التي أفرزتها فلسفات الأنوار والتراعات الانسانية"¹³.

فهذا الطرح، ينم عن أنّ الاستقلال الذي تحصّلت عليه الدول العربية لم يكن استقلالا تاما، وإتّما ظلّ التأثير الاستعماري ومخلفاته عالقة في فكر بعض القائمين على سياسات الدول العربية، ويستدلّ ذات الباحث على ذلك، بأنّ تجسيد الديمقراطية على أرض الواقع العربي بعد الاستقلال كان مشلولا إلى حدّ ما. وهو ما تفصح عنه سياسة الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض الدول العربية على غرار العراق ومصر والجزائر وليبيا وغيرها، في مسار التأسيس وبناء الدولة الجديدة دولة ما بعد الاستقلال¹⁴.

2/ التنظيم الاجتماعي برؤية حداثية "سلطان التقنية في الإدارة والتدبير":

في إطار مشاريع التحديث التي تعمل الدول الغربية على تعميمها كنمط حياتي بديل عن النمط التقليدي السائد، كان لتحديث النظام الاجتماعي لشعوب العالم ومنها الشعوب العربية نصيب في سياسة التحديث التي ترى في تعميم الرؤية الحداثية للحياة، سبيلا إلى تحرير الفرد من عبودية الأنظمة الاجتماعية التقليدية التي تحدّ من حرية الفرد الاجتماعية والفكرية، وتقيدّه بقوانين وأعراف دينية واجتماعية لا تستجيب وتطلعات الفرد ومنظوره الحديث لنمط الحياة الاجتماعية وفلسفة التفكير المتحرر من نمط التكميم والتقييد والضوابط.

ولا يخالنا شكّ، في أنّ هذا المنظور الحداثي لنظام الحياة الاجتماعية، يتعارض في مساحة عريضة من آليات التفكير وفق المنهج الإسلامي، ويتصادم في نظره المحدّدة لآليات التنظيم الاجتماعي وحرية اعتماد المقومات الناعمة لتدابيره بحكم أنّها لا تنضبط لمقوم الدين والعقيدة ولا تخضع لطبيعة العرف الاجتماعي السائد والموروث الاجتماعي والثقافي الناطق

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

بحضارة ذلك المجتمع والمُحدّد لهويته الاجتماعية والثقافية والدينية¹⁵. ذلك أنّ المنهج الإسلامي حدّد بشكل دقيق ومضبوط تدابير وآليات تنظيم الشأن الاجتماعي، بما يضمن الحرية الفردية والجماعية في العلاقات والتفكير، ويكفل الحقوق والواجبات الاجتماعية، ويشجّع على الإبداع الفكري بما يخدم الفرد والجماعة بالرغم من اختلاف العرق والدين شريطة أن يكون متناغماً مع الرؤية الشرعية، ودعا إلى مجتمع يتأسس على الدين والقيم والعلم وحدّد المقاصد والغايات في التعامل والعلاقات بين البشر وبينهم وبين الخالق الواحد¹⁶. وهو بذلك لا يتماشى في مساحة عريضة منه مع الفكر الحدائثي الذي تتوسّل به الدول الغربية لإعادة صياغة تنظيمات اجتماعية وثقافية في تنظيم المجتمع دون أن تتقيّد بضوابط الدين كقاعدة أساس ومرتكز رئيس عكس ما يدعو إليه الإسلام ويُقرّره¹⁷، وإثماً تُرخي حبال سفينة الحرية على أوسع نطاقها، سواء بالاعتماد على التقنيات التي أتاحتها تطبيقات العلوم الاجتماعية الوضعية، واعتماد المادة كرأس مال هذا المشروع تتسع صلاحياته لتطوي تحت جناحيها المقومات والمرتكزات الأخرى ومنها المعتقد أو الدين والعرف والثقافة المحلية، والأساليب البيروقراطية كتقنية تنظيمية بموضوعيتها؛ التي تمتاز بالتجرّد من القيم والعواطف الانسانية، والموضوعية والحياد، وعدم الاكتراث بالغائيات الأخلاقية¹⁸.

بما معناه، أنّه ووفق هذا المنظور، تُمنح واسع الصلاحيات لسلطان التقنية في تحديد العلاقات الانسانية وتنظيم شؤون المجتمع وتدير أموره على حساب القيم الاجتماعية والأخلاقية كالتضامن والتكافل والترابط والتآزر والمحبة والإيثار ونحوها. وبذلك يفقد الفرد جوانب من انسانيته لصالح المادة والتقنية¹⁹، وتكون هذه التقنية هي الوازع الذي يتحكّم في تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية والإنسانية، كما تكون المؤشر الذي تُقاس على ضوئه سلوكيات الفرد وتصرفاته والقانون الضابط لمادتها والمتحكّم فيها، وأنها سلطة إدارية خالية من القيم الروحية ولا تتقيّد بالضوابط الدينية والشخصية الثقافية. حتى قيل: أنّ إدارة المجتمع على ضوء هذه الرؤية وكأنّ عناصره عبارة عن آلة تشتغل بلا معنى روحي ولا مقصد ديني، وإنما الأهم هو النجاح في الإدارة بفاعلية، وبذلك "تحولت معه دولة الحريات الموعودة إلى آلة هيمنة لا غاية ولا مقصد لها"²⁰.

3/ تسويق الفكر المادي في الأوطان العربية:

تقوم هذه الرؤية الغربية التحديثية للمجتمعات على اعتماد نظام العلمنة القائم على التحكم الكامل والتخطيط الشامل للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية وفق منهج تنظيمي يخضع للتقنية الحاصلة ويسترشد بها، ويستجيب لما تقترحه تدابير هذا الفكر العلماني؛ ومن ذلك إدارة صنوف الاختلاف الذي تصطبغ به الحياة المجتمعية من اختلاف في الرؤى والفكر بواسطة آليات الديمقراطية²¹، وكذا توحيد قيمي لأفراد المجتمع وتنميط سلوكياتهم في قوالب محدّدة، بحيث يصبح الفرد مستهلكاً للقيم والمبادئ وأنماط السلوك وفق آلية تفرض تشابهاً في الرغبات والأذواق؛ بما معناه أنّه في مجتمع السوق هذا الذي تنشده فكرة التحديث والتغريب في ذات الآن ودولة البيروقراطية تنمحي الاختلافات، وتزول الفوارق، وتكون لكل فرد مكانة وأنّه مستهلك في مجتمع السوق، ليس على وفق المنطق القيمي والرؤية الدينية ولكن على أساس المنفعة والمصلحة²².

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

ولئن كان هذا النموذج التحديشي الاجتماعي والثقافي أو الحضاري مكن من بعث قدرات حية هائلة في مجال تدبير المجتمعات الغربية الحديثة، وأعاد هيكلية المجتمع الغربي وفق تنظيم وتدبير غير معهود في تاريخ الانسان الغربي²³، ووفّر قدرات علمية وتكنولوجية هائلة في خدمة المجتمع الغربي وتحديثه²⁴، فإن ذلك لا يعني فرض هذا النموذج على العالم العربي على الرؤية الغربية والمنظور التحديشي الأجنبي، واعتباره النموذج الفريد لخدمة المجتمع وتنويره وتحقيق نهضته الاجتماعية والفكرية والاقتصادية وحتى السياسية²⁵، دون أن يمثل للقيم الاجتماعية السائدة والأعراف الثقافية المتوارثة في المجتمعات العربية الإسلامية، فضلا عن القيم الدينية وطبيعة العقيدة الإسلامية.

فهذا النموذج التحديشي وإن كان قد فرض نفسه في حياة العديد من المجتمعات التي تتطلع إلى تطوير آليات إدارة الحياة الاجتماعية، وترنو إلى تفعيل مقومات النهضة الفكرية وبعث الحياة في مساراتها التطورية، وتحفو إلى تحقيق التحديث الشامل في سبل المعاش وآليات الإدارة وفنون التدبير، فإن تعاطي دول الوطن العربي معه كان حذرا إلى حدّ ما، وأن شعوبه لم تكن تر في ذلك النموذج التحديشي الغربي الذي لا يخلو من الإيجابية في جوانب متعددة منه، النموذج المطلق الصلاحية والمنظور الفريد للنهوض بالمجتمع العربي وتحريك عجلة التفكير بشكل فاعل، وإن كنا لا نخفي أنّ لذلك النموذج التحديشي آثار عميقة في بعض آلياته وتدبيره التحديثية على الصعيد السوسيوثقافي في الأوطان العربية حتى وإن كانت لا تستقيم بشكل مطلق والثقافة الإسلامية ونظرة الدين الإسلامي لفلسفة الحياة الاجتماعية وفنون إدارة النسيج الاجتماعي ومضامير التفكير الإسلامي.

ولكون هذا التوجّه في التفكير العربي الإسلامي والمنظور النابع عن ثقافته وعقيدته لا يتناغم والتوجّه الغربي الذي يصف نموذج التحديشي بالمثل الأعلى وأنه السبيل الأوحّد أمام المجتمعات التي ترنو لحياة حضارية مزدهرة وتدبير اجتماعية واقتصادية نافعة وخادمة، وذلك باعتباره -من منظور التحديث الغربي- نتاج عقل كوني²⁶، صالح لجميع الإنسانية دون تمييز عقدي أو ديني ولا ثقافي، عمدت القوى الغربية إلى فرضه في جوانبه التي لم تقبلها شعوب الوطن العربي بما يخدم مشروعها الحدائشي التحديشي التغريبي²⁷، وفق استراتيجية متلونة تهدف إلى تعميم هذا النموذج التحديشي السوسيوثقافي وعولمته في ثوب هيمنة حضارية قسرية تحت غطاء العولمة ومشاريع التحديث، وبتأطير من قيادات الدول الغربية وهيئات ومؤسسات حكومية ودينية وثقافية²⁸.

وهذا في مسعى هيمنة حضارية صريحة من خلال إعادة تنظيم المجتمعات وإخضاعها إلى آلة محددة لا تؤمن بالأدوات التنظيمية السالفة باعتبار الأخيرة في منظور القائمين على هذا الفكر التحديشي والمنظرين لقواعده ومرتكزاته فاقدة للصلاحية وغير قادرة على التعاطي مع التطور الحاصل في مستوى الفكر الانساني والتنظيم الاجتماعي والرؤية المستجدة للحياة، ومن زاوية ثانية خدمة لأغراض السيطرة الغربية على الوطن العربي اقتصاديا وسياسيا²⁹، والتحكّم في ثقافة المجتمع وتحديد هويته بما يخدم ذلك الغرض ويلبي حاجياته.

إنّ هذا الفكر التغريبي الحدائشي يرمي في زاوية من زوايا أهداف الفاعلين في تسويقه إلى البلدان العربية الإسلامية، إلى اقتلاع هذه المجتمعات عن أصولها العقديّة وسلخها عن مورثها الحضاري، والتأسيس لبناء مجتمع لا يؤمن

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

بماضيه التاريخي والحضاري ولا بشخصيته الثقافية والدينية، وإنما يؤمن كل الإيمان بالبعد المادي البراغماتي في تشييد علاقاته المجتمعية، وفي تصوّره للحياة وأساسياتها³⁰، ويؤثره على كل وازع آخر ديني أو قيمي أو عُرفي أو تقليدي. بما معناه؛ التحرر التام عن الثقافة المحلية والمنظومة القيمة التي تتحكّم في تحديد شخصيته العربية وهويته الإسلامية وتنطق بكينونته وإنسانيته كعنصر يُفكّر في غيره كما يفكّر في نفسه، بل وحتى يؤثّر على نفسه ولو كان به خصاصة³¹، وصدق من قال: أنّ الفكر الحدائثي الغربي يرنو إلى بناء فكر اجتماعي يتأسس "على العقل وتسوده علاقات التعاقد بدل التراحم، وسلوكات يوجهها العقل الأداتي النفعي"³². وهو الطرح الذي نجد صداه في التزعة الفردانية التي تنتصّل للروابط الاجتماعية التي تحددها عقيدة معينة؛ وذلك أنّ الفردانية في شكلها كمذهب فلسفي، تقوم في زاوية من زوايا فكرها على أنّ غاية المجتمع: هي رعاية مصلحة الفرد، والسماح له بتدبير شؤونه بنفسه³³. ولعلّه هو ما يتعارض مع الرؤية الإسلامية التي تحدّد بشكل محكم مكانة الفرد ضمن الجماعة ودور الجماعة في خدمة الفرد، فالإسلام كما هو معلوم، أكّد على رباط العقيدة³⁴، كأقوى رباط تنبني عليه العلاقات الاجتماعية وتحدّد مقوماتها على أساسه، وإلى الأخوة بين الناس جميعاً أخوة الإسلام التي تقوم على المودة والرحمة والتعاون³⁵.

4/ تصدير الاقتصاد الرأسمالي إلى البلدان العربية وتدعياته على الحياة الاجتماعية:

مع ما شهدته الدول الغربية من تنامي في قوة الاقتصاد وآليات الانتاج وتقنيات تطوير أدواته والرفع من فاعلية وسائله، باتت تلك القوة الاقتصادية الغربية نموذج ترنو قيادات الدول النامية والسائرة في طريق النمو ومنها البلدان العربية للاستفادة من خبرات القائمين عليه لتحريك عجلة الانتاج في بلدانها. وفي المقابل، استثمر الغرب قوّته الاقتصادية في دعم سياسته التوسعية والاستيطانية ومشاريع الهيمنة الحضارية³⁶، وكان من أوجه ذلك تصدير نظام الرأسمالية إلى البلدان العربية كآلية لتسيير الاقتصاد وإدارة الموارد المادية التي تحوزها، لكن ليس بنية حسنة، وإنما خدمة لاقتصادها من خلال فرض سيطرة اقتصادية على هذه البلدان³⁷، واستجابة لمشاريعها التغريبية والتنصيرية تحت مسمّى الحدائث والتحديث والعملة والتمدن³⁸.

ودون الخوض في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي وخصوصياته ومساوئه أو إيجابياته، نحاول أن نختزل القول، في بعض أعراضه الغير محمودة التي تجرّعتها الشعوب العربية على الصعيد الاجتماعي والثقافي، جرّاء سياسة التحديث ومشاريع التغريب التي انتصبت لها دول الغرب للسيطرة على العالم العربي سياسياً واقتصادياً وفكرياً أو هيمنة حضارية، بهدف الاستفادة من خيراته، وتعطيل مناعته الحضارية، وسلخه عن هويته الثقافية والدينية. وتُفيدنا في هذا المضمار صاحبة دراسة "الحوار الحضاري وتحديات العملة" بأنّ واقع العملة "المسيطر سواء العملة الاقتصادية التي جرفت بفقر العالم إلى واقع بائس مأساوي من جهة وزادت الأغنياء ثروة وجشعا من جهة أخرى، أم العملة التكنولوجية التي كان لها الأثر الكبير في تحديد الهويات الثقافية للأمم، فالإنسان أصبح مهدداً في عاداته وتقاليد وفكره وثقافته أمام عملة تكنولوجية تسعى إلى خلق ثقافة عالمية موحدة"³⁹.

لقد سعت الدول الغربية إلى فرض هيمنة اقتصادية تقوم على تطبيق الرؤية الحدائثية الغربية للحياة، التي تدعو إلى تفكيك البنية الاجتماعية والثقافية لهذه الشعوب النابعة من تراثها وقيمها وهويتها الدينية، واستبدالها بقيم مادية، تضع المادة والمنفعة كأولى أولوياتها ودون منازع⁴⁰. ومّا يحسن الإشارة إليه في هذا المضمار، أنّ المجتمع الغربي الحديث كما قيل: قد

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

"تحول إلى مجتمع دنيوي، بمعنى أن الدين فيه صار قضية خاصة، والنجاح الاقتصادي للمشاريع الفردية والجماعية أصبح غاية في ذاته، ولما كان التطور التقني هو شرط تحقيق النجاح الاقتصادي، سرعان ما أضحي هذا التطور بدوره غاية في ذاته. وهكذا حلت فكرة التقدم التي تعني نمو مطرد في الانتاج والاستهلاك والرياح والفاعلية، محل فكرة العناية الإلهية القديمة، معيارا مطلقا لعمل البشر، وعليه صار تحقيق التنمية الاقتصادية هو غاية غايات الدولة الحديثة"⁴¹. بما يحيل إلى سيطرة الاقتصاد بشكل كامل على الدولة الحديثة لما منحت الأفضلية لصالح خدمة الاقتصاد على حساب وضع الاقتصاد في خدمة المجتمع وتلبية حاجاته، وبذلك يتمكن رجال المال والاقتصاد من فرض هيمنتهم على الشأن الاجتماعي والتحكم في مطالبه وحاجاته واستثمار مجهوده في صالح شركائهم ومؤسستهم⁴²، ومن ثم تكون الآلة الاقتصادية قد أخضعت الفرد والمجتمع أو الانسان بشكل عام إلى هيمنتها⁴³.

وعليه، فإن الرؤية الغربية التحديثية للمجتمعات وفق هذا النهج التقني الذي يديره الاقتصاد الرأس مالي ورجاله بالاستعانة بالتقنية الدقيقة ومتطلبات العلم الوضعي، والرامية إلى تنميط المجتمعات والتحكم فيها وفق معايير لا تخضع للقيم الأخلاقية والإنسانية⁴⁴، حوّلت بعض المجتمعات إلى نسق آلي نمطي منظم خاضع للحسابات الكمية والمنفعة الاقتصادية، وغدت قابلة للضبط والتحكم، لا تتحرك كما قيل: إلا وفق ما تم التخطيط والإعداد له مسبقاً⁴⁵.

إنّ هذا التوجه الغربي في التحديث باعتباره آلية من آليات الهيمنة وسبيلا من سبل إخضاع الآخر والسيطرة على امكاناته المادية والبشرية اعتمادا على التقنية⁴⁶، يمنح المعطى الاقتصادي مكانة سامية في سياسة الدول الغربية الحديثة الليبرالية الرأسمالية⁴⁷. فهي تفرض على المجتمعات العربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كاهل -على سبيل المثال- اتفاقيات اقتصادية ومعاهدات، نهج سبيل الاقتصاد المتحرر بشكل مطلق عن أنشطة الفرد الأخرى وبالأخص عن طابعه الاجتماعي وبعده القيمي، وهذا لا ينسجم بطبيعة الحال مع المنظور الاسلامي الذي يعتبر أنّ المجتمع هو الفئة المستهدفة بالمنفعة من ذلك النشاط الاقتصادي، وليس الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى فحسب. وما تشهده العديد من المجتمعات العربية من تباعد الهوة في تحصيل المنفعة من ألوان الأنشطة الاقتصادية التي تمارس ضمن نسيجها بين المالك والمستخدم، والفروق الشاسعة في تحصيل المنفعة المادية من طرف رجال الأعمال ورؤساء الشركات خاصة متعدّدة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية سيّما العابرة للحدود واستفادة المجتمع من عائدات تلك الأنشطة الاقتصادية، ليكشف عن مستويات التأثير الغربي في توجيه السياسة الاقتصادية بالدول العربية⁴⁸، وينطق بآثارها التغيرية في تحديد العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع وتوزيع حصص المنفعة على الطرفين، ويُفصح عن مستوى تأثير المؤسسات الاقتصادية والفاعلين الاقتصاديين وأصحاب الشركات ورؤوس الأموال بمنطق الاقتصاد المنعزل -ولو بشكل نسبي وليس تاما كما هو في الفكر الحدائثي التحديثي الغربي- عن الحياة الاجتماعية، وفكر الهيمنة المادية أو المصلحة الضيقة على حساب المنفعة العامة التي يُغذيها الفكر القيمي والبعد الروحي والوازع الديني.

كما أنّ هذا الصنف من الهيمنة الغربية الذي يسترشد بفكر العلمنة، يكشف عن أنّ من الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها المشروع التحديثي التغريبي للمجتمعات العربية الاسلامية، هو القدرة على التحكم في هذه المجتمعات، وتسييرها عن بعد وفق نظام وآليات لا تنفك تخدم مصالحها، وتضمن بقاء السيطرة الاقتصادية والسياسية والفكرية في يدها. وكذا تحويل هذه المجتمعات إلى سوق لتصرف بضائعها ومنتجاتها، مع التحكم التام في توجيه رغبات عناصره الاقتصادية بما يستجيب

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ النشر: 2021/12/28

والأغراض التي تنشدها هذه القوى الغربية؛ بحيث تقبع هذه المجتمعات في خانة المستهلك عن غير دراية، والعاجز عن الإنتاج التابع إلى الغرب تبعية مطلقة غير مشروطة، بالإضافة إلى تخليه عن النظام القيمي المحلي الضابط لطبيعة النسيج العلائقي بين عناصر المجتمعات العربية الإسلامية لصالح الوازع المادي النفعي. وهذا الطرح يتناغم مع الرؤية التي أشار إليها أحد الباحثين في خضم معالجته لإشكالية التحديث الغربي السياسي والاجتماعي، حين أشار إلى أن العلاقات الاجتماعية وفق هذه الرؤية التحديثية التغريبية، صارت أقرب إلى العلاقات التجارية، وأن الصفة المميزة للرأسمالية الحديثة، هي مصادرة كل المظاهر الانسانية بدجها في العلاقات التجارية، واختزال الفعاليات الاجتماعية وجهود الأفراد والجماعات الانتاجية في أنشطة السوق التجارية، وتقدير مكانة الأفراد على الاعتبار المادي وليس القيمي؛ بما معناه تُقدّر مكانته بما يقدمه من مردود مالي ونجاعة انتاجية. فيصبح الانسان وسيلة اقتصادية أكثر منه كيان اجتماعي، وأداة خادمة أكثر منه عنصرا اجتماعيا فاعلا في مجتمعه بأفكاره وأخلاقه وقيمه ومبادئه وسلوكياته الاجتماعية والخلقية الهادفة والمستقيمة، ويصبح يحتكم لقيم السوق وأعرافه الاقتصادية وليس للمنظومة قمية وعقائد دينية وأهداف اجتماعية وأعرافه وتقاليده وموروثه الحضاري⁴⁹. ناهيك عن أن المال والتنمية المادية صارت غاية في حدّ ذاتها وليس وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية للمجتمع وتلبية حاجاته، وتحقيق أمنه الاقتصادي والاجتماعي تبعا لقيمه وأخلاقه ومنظومته الفكرية المضبوطة بعقيدته الدينية وثقافته الإسلامية⁵⁰.

في محطة بحثية لا تنفصل عن السياق السالف ذكره، ولا تقل أهمية عما تمّت الإشارة إليه سلفا، يحسن الإشارة إلى أن البعض من الباحثين يرى بأنّ النظرية الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية تفترض بأنّ الأسواق الاقتصادية قادرة على تنظيم نفسها بنفسها، بتنظيمات نابعة من ذاتها، قادرة حتى على تنظيم وضبط الشأن الاجتماعي وما يتعلّق بتدابير هذه الحياة، وذلك عن طريق قوانينها وأوامرها اللاشخصية، من قبيل قانون العرض والطلب، وبذلك ما على المجتمعات فتح الباب على مصراعيه أمام الحريات الاقتصادية، كحرية الملكية الخاصة، وحرية التعاقد، ومبدأ التنافسية الحرة والتبادل الحر، وعدم التدخل في عمل السوق؛ لأنّ يده الخفية قادرة على ضبطه وتنظيمه⁵¹.

وهذا الطرح يكشف بجلاء مستويات تنكّر هذه النظرية الاقتصادية لمنظومة القوانين والنصوص المحددة لطبيعة التنظيمات الكفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، وفرض نظام المساواة في تحقيق المنفعة الاقتصادية والمالية، وتحديد قواعد التسيير في المجال الاقتصادي والمتحكمة في مبادئه وأسسها كمبدأ المنافسة، والملكية، والعلاقات المنفعية. والتي هي في الحقيقة ينبغي أن لا تنسلخ في المجتمعات العربية عن روح الاسلام وتنظيماته التشريعية. وبالرجوع إلى جانب من التنظيمات المالية والاقتصادية في بعض البلدان العربية، نجدها لا تنفصل عن تجسيد تلك الرؤية الغربية، متأثرة بأنظمة التسيير الغربية أو ملتزمة بشروط فرضتها عليها القوى الغربية على كاهل اتفاقيات وقروض مالية مشروطة ونحوها، على غرار الصيرفة البنكية التي تسيير الأموال بالفوائد. ولا تخفى علينا الأضرار التي تنجم عن تلك الأنظمة الاقتصادية والتعاملات على منهجها على عاتق عناصر المجتمع العربي الاسلامي.

/6 الخاتمة:

تاريخ النشر: 2021/12/28

تاريخ القبول: 2021/12/10

تاريخ الإرسال: 2021/11/22

من خلال ما تمّ التطرق إليه في جسم هذه الورقة البحثية حول أبعاد مشاريع التغريب التي انتصبت لها القوى الكبرى الغربية تحت مسمى تحديث المجتمعات وتمدينها، بالاستعانة بالثورة العلمية التي عرفتها والتقنيات التكنولوجية التي امتلكتها، في مسعى احكام سيطرتها على الشعوب الأخرى ومنها شعوب الأوطان العربية، وفرض هيمنتها الحضارية عليها، كان من بين النتائج التي استوقفتنا، ما يأتي ذكره:

- يعدّ التحديث مشروع من مشاريع التغريب والهيمنة الأجنبية على البلدان العربية، لاستعباد شعوبها، واستغلال ثروتها وإمكاناتها الطبيعية والبشرية.

- تضمّ مشاريع التغريب والتحديث التي تنشدها الدول الغربية صوتها إلى صوت حملات التنصير والتبشير التي تباركها الكنيسة، وتستأنس بها القيادات الغربية لبلوغ مآربها التوسعية.

- تعتبر مشاريع التحديث الرامية إلى تعميم الرؤية الحداثية وإغراق المجتمعات العربية في فلك العولمة من بين أخطر ألوان التغريب، وأشكال فرض التبعية، ومظاهر الغزو الفكري والثقافي؛ ذلك أنّها تهدم الكيان الانساني حين تجعله يفقد هويته الاسلامية، وشخصيته العربية، وثقافته الأصلية، ومبادئه الاجتماعية، وقيمه الأخلاقية والسلوكية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تُسهّم في بناء شخصية انسان فاقد لقيمه الدينية، متحرّر بشكل مطلق من البعد الاجتماعي في حياته الانسانية؛ وهو أقرب إلى الآلة منه إلى الانسان، ويُؤثر المنفعة المادية على القيم الانسانية والاجتماعية والدينية .

- على الرغم من الأهمية التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي في الحياة الاقتصادية والمردودية الانتاجية، إلا أنّ المجتمع العربي تجرّع من مرارة تبعاته السيئة على الحياة الاجتماعية على اعتبار أنّه يُوسّع بشكل رهيب من حدود دائرة المنفعة المادية لصالح أصحاب الشركات الكبرى ورجال المال، فالمنفعة المادية هي رأس مال هذا النظام الاقتصادي، والمال هو غاية الغايات وليس وسيلة لخدمة المجتمع وتحقيق تنميته ورفاهيته وأمنه وسلامته.

- ساهم الفكر التغريبي الحداثي التحديثي الغربي في خلق نخبة عربية اسلامية متأثرة بالفكر التغريبي الحداثي، متنكّرة للتراث الاسلامي، داعية للتجديد ورفض كل ما هو تقليدي في الثقافة والعادات والتقاليد، وحتى في الرؤية لبعض القيم الدينية والمعتقدات النابعة من روح الدين الاسلامي والناظمة لثقافته. حيث تشبّعت بالثقافة الغربية، وراحت تدعو للتجديد، ناسجة حجج عقلية للمنافحة عن أفكارها في وجه الاتجاه التأصيلي التراثي الاسلامي، ومحاولة استقطاب الجماهير لانتحال منهجها في الحياة والاقتداء برؤيتها لها.

*** الهوامش :

¹ الحداثة (modernité): تعبير عن منظور فلسفي وثقافي جديد للحياة وللعالم، يقوم على تصوّر نوعي بشأن طبيعة الإدراك الانساني للكون والطبيعة وفلسفة الاجتماع البشري، ساهم في انتاج نظام معرفي وثقافي واجتماعي، يستند على مقومات فكرية جديدة، ورؤية مغايرة لما سلف. وهي تُمثّل وفق نظرة "أندريه لاند" (Andre la lande): حالة ثقافية وحضارية ومجتمعية جاءت كتعبير عن حالة المجتمعات الصناعية الغربية التي بدأت منذ القرنين 19 و20، وهي في الوقت نفسه، امتداد لجهود حثيثة، بدأت منذ القرن 16

في أوروبا. انظر: طه عبد الرحمن: روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2009، ص23، بن علي زهير: قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1925-1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 1436هـ/ 2015م، ص58، بوزبرة عبد السلام: موقف طه عبد الرحمن من الحداثة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009م، ص08. *prese universitaire Andre la lande , vocabulaire technique et critique de la philosophie, de la France 2^{eme} édition, Paris, 1968, P 640.*

² مسعودي نور الدين: التحديث الاجتماعي السياسي الغربي ومسار الهيمنة الحضارية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد لىن دباغين سطيف2، الجزائر، 2016، ص141.

³ العلمانية على حدّ تعبير البعض: ظاهرة معقدة وغير محدّدة ليس من السهولة. يمكن صياغة مفهوم يصطبغ بالدقة والشمولية بشأها. ومن بين ما صيغ بشأها من دلالات: أنّها تعني التحرر المطلق من كل القيم الدينية والأخلاقية الضابطة للحياة الانسانية في كل مناحيها، بحيث تعتمد على العلم والتقنية لتحقيق التنمية المادية والمردود النفسي في كل القطاعات كالفراغية الاقتصادية والضبط الاجتماعي. وأنّها: انصهار العلاقات والارتباطات داخل العالم في نطاق اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي واحد، يؤلف بين أفراد البشرية كافة. وهي نوعان علمانية شاملة وعلمانية جزئية. حيث أنّ الجزئية تنطبق على واقع جزئي أو مجال محدد كالسياسة أو الاقتصاد. أمّا الشاملة؛ فهي تعني فصل كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية، عن الحياة الاجتماعية، وكذا نزع القداسة عن العالم، حيث يصبح العالم مادة لا قداسة لها يوظفها الانسان في بلوغ مآربه في الحياة المادية مستعينا بالتقنية العلمية ومستثمرا التكنولوجيا الحاصلة. طه عبد الرحمن: روح العولمة وأخلاق المستقبل، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السابعة، العدد 27، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1422هـ/ 2001م، ص154، مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص150.

⁴ مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص138.

⁵ المتليني عبد العالي: المغرب في المخطط الاستعماري الأوروبي الفرنسي خلال القرن التاسع عشر الميلادي الخصائص والمميزات، مجلة كان التاريخية، دورية عربية الكترونية، السنة الثانية عشر، العدد 43، 1440هـ/ 2019م، ص38-40.

⁶ سليمان حسن زيدان: العولمة والهوية والثقافات التربوية الأبعاد والحصاد، مقال ضمن كتاب جماعي حول أشغال الملتقى الدولي الأول حول العولمة والتربية الفرص والتحديات، مخبر التربية والابستيمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 90 و10 ديسمبر 2012، ص127.

⁷ مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص141-142.

⁸ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص198.

⁹ المتليني عبد العالي: المرجع السابق، ص38-40.

¹⁰ أبو القاسم سعد الله: الحرجة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1992، ص84-95.

¹¹ مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص170، المتليني عبد العالي: المرجع السابق، ص38-40.

¹² للمزيد من التفصيل، انظر: سليمان حسن زيدان: المرجع السابق، ص127.

¹³ لكحل فيصل: الراهن العربي المعاصر "قراءة في سؤال الثورة والمآل، مقال ضمن كتاب الفلسفة وسؤال المستقبل، اصدارات

الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، الجزائر، ط1، 2014، ص68.

¹⁴ المرجع نفسه، ص68.

- ¹⁵ للمزيد من التفصيل، انظر: سليمان حسن زيدان: المرجع السابق، ص127.
- ¹⁶ انظر: الصمدي خالد: القيم الاسلامية في المنظومة التربوية دراسة للقيم الاسلامية وآليات تعزيزها، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، الرباط، المملكة المغربية، 1426هـ/2008م، ص19 وما بعدها.
- ¹⁷ لكحل فيصل: المرجع السابق، ص69.
- ¹⁸ مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص143.
- ¹⁹ ولا يمكن انكار أن هذا الفكر قد وجد طريقه إلى شريحة من النخب الاسلامية، خصوصا التي درت بالمدارس الغربية، ولاسيما زمن الاحتلال الأوروبي للبلدان العربية الاسلامية.
- ²⁰ مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص144، لكحل فيصل: المرجع السابق، ص69.
- ²¹ عامر رضا وحوامد كريمة: العولمة وأثرها السلبي على منظومة قيمنا التربوية، مقال ضمن كتاب جماعي حول أشغال المنتدى الدولي الأول حول العولمة والتربية الفرص والتحديات، مخبر التربية والابستمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 90 و10 ديسمبر 2012، ص337-341.
- ²² مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص134-135.
- ²³ وبالأنخص حين كان ثورة على نظام اقطاعي عانى كثيرا تحت سقفه المجتمع الأوروبي خلال القرون الوسطى، وسيطرة الكنسية واستعبادها للفئات الاجتماعية المتوسطة والضعيفة.
- ²⁴ مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص135-136.
- ²⁵ إدريس نعيمة: المرجع السابق، ص126-127.
- ²⁶ مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص136.
- ²⁷ للمزيد من التفصيل، انظر: سليمان حسن زيدان: المرجع السابق، ص127.
- ²⁸ لكحل فيصل: المرجع السابق، ص69، المتليني عبد العالي: المرجع السابق، ص38-40.
- ²⁹ انظر ما أورده كذلك: المتليني عبد العالي: المرجع السابق، ص38-40.
- ³⁰ للمزيد من التفصيل، انظر: لكحل فيصل: المرجع السابق، ص69، سليمان حسن زيدان: المرجع السابق، ص127.
- ³¹ وذلك امتثالا لقوله تعالى: "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"، سورة الحشر، الآية:09.
- ³² مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص149.
- ³³ مصداقا لقول المولى تعالى: "واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا". سورة آل عمران، الآية: 103.
- ³⁴ وهو ما نجد صدها في قوله تعالى: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، سورة الحجرات: الآية: 13.
- ³⁵ انظر كذلك ما أورده في هذا الشأن: الكحلاني حسن: الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص34، ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر الاسلامي المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص323، مطيع ايناس رزاق: الفردانية ومستقبل الجماعات التقليدية دراسة انثربولوجية ميدانية في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص161، القبي أبو زيد بن محمد مكّي: ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية دراسة مقارنة، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية، العدد 48، السعودية، 1430هـ، ص653.

- 36 المتليني عبد العالي: المرجع السابق، ص38-40.
- 37 إدريس نعيمة: الحوار الحضاري وتحديات العولمة بين الواقع الموجود والمستقبل المنشود، مقال ضمن كتاب الفلسفة وسؤال المستقبل، إصدارات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، الجزائر، ط1، 2014، ص126-127.
- 38 للمزيد من التفصيل، انظر: سليمان حسن زيدان: المرجع السابق، ص127.
- 39 إدريس نعيمة: المرجع السابق، ص126.
- 40 المرجع نفسه، ص126-127.
- 41 مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص146، إدريس نعيمة: المرجع السابق، ص128.
- 42 للمزيد من التفصيل، انظر: سليمان حسن زيدان: المرجع السابق، ص127.
- 43 مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص146، إدريس نعيمة: المرجع السابق، ص128.
- للمزيد من التفصيل، انظر: سليمان حسن زيدان: المرجع السابق، ص127.
- 45 مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص147.
- 46 المتليني عبد العالي: المرجع السابق، ص38-40.
- 47 مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص147.
- 48 إدريس نعيمة: المرجع السابق، ص126-127.
- 49 مسعودي نور الدين: المرجع السابق، ص141، 152. وهو بدوره اقتبس من: جيريبي ريفكين: عصر الوصول - الثقافة الجديدة للرمالية المفرطة -، تر، صباح صديق الدلوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ص193.
- 50 انظر الدراسة التي أنجزها الباحث: مياه محمد إحسان الله: العولمة وآثارها السلبية على التربية: حلولها ومواقفنا إزاء ذلك، مقال ضمن كتاب جماعي حول أشغال الملتقى الدولي الأول حول العولمة والتربية الفرص والتحديات، مخبر التربية والاستيمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 90 و10 ديسمبر 2012، ص36-39.
- 51 مسعودي نور الدين: المرجع السابق، هامش ص152.
- 7/ قائمة المصادر والمراجع:**
- 1/ القرآن الكريم على رواية ورش.
- 2/ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- 3/ أبو القاسم سعد الله: الحرجة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1992.
- 4/ القبي أبو زيد بن محمد مكّي: ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية دراسة مقارنة، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية، العدد 48، السعودية، 1430هـ/2009م.
- 5/ الكحلاني حسن: الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط1، 2004.
- 6/ المتليني عبد العالي: المغرب في المخطط الاستعماري الأوروبي الفرنسي خلال القرن التاسع عشر الميلادي الخصائص والمميزات، مجلة كان التاريخية، دورية عربية الكترونية، السنة الثانية عشر، العدد 43، 1440هـ/2019م.

- 7/ الصمدي خالد: القيم الإسلامية في المنظومة التربوية دراسة للقيم الإسلامية وآليات تعزيزها، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، المملكة المغربية، 1426هـ/2008م.
- 8/ بن علي زهير: قضايا المرأة ضمن اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1925-1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 1436هـ/2015م.
- 9/ بوزبرة عبد السلام، موقف طه عبد الرحمن من الحداثة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009م.
- 10/ جبرمي ريفكين: عصر الوصول -الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة-، تر، صباح صديق الدلوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
- 11/ سليمان حسن زيدان: العولمة والهوية والثقافات التربوية الأبعاد والحصاد، مقال ضمن كتاب جماعي حول أشغال الملتقى الدولي الأول حول العولمة والتربية الفرص والتحديات، مخبر التربية والابستيمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 90 و 10 ديسمبر 2012.
- 12/ عامر رضا وحوامد كريمة: العولمة وأثرها السلبي على منظومة قيمنا التربوية، مقال ضمن كتاب جماعي حول أشغال الملتقى الدولي الأول حول العولمة والتربية الفرص والتحديات، مخبر التربية والابستيمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 90 و 10 ديسمبر 2012.
- 13/ طه عبد الرحمن: روح العولمة وأخلاق المستقبل، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السابعة، العدد 27، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1422هـ/2001م.
- 14/ طه عبد الرحمن: روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2009.
- 15/ لكحل فيصل: الراهن العربي المعاصر "قراءة في سؤال الثورة والمآل، مقال ضمن كتاب الفلسفة وسؤال المستقبل، إصدارات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، الجزائر، ط1، 2014.
- 16/ مطيع ايناس رزاق: الفردانية ومستقبل الجماعات التقليدية دراسة اثربولوجية ميدانية في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة القادسية، العراق، 2017.
- 17/ مسعودي نور الدين: التحديث الاجتماعي السياسي الغربي ومسار الهيمنة الحضارية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد مين دباغين سطيف2، الجزائر، 2016.
- 18/ ميا محمد إحسان الله: العولمة وآثارها السلبية على التربية: حلولها ومواقفنا إزاء ذلك، مقال ضمن كتاب جماعي حول أشغال الملتقى الدولي الأول حول العولمة والتربية الفرص والتحديات، مخبر التربية والابستيمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 90 و 10 ديسمبر 2012.
- 19/ ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر الإسلامي المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- 20/ presse Andre la lande , vocabulaire technique et critique de la philosophie, universitaire de la France 2^{eme} édition, Paris, 1968.